

في الواجهة

رسائل إلى المحرر

كيف نقلت الطائفية؟

فشل الحراك المدني، في جولته الأولى في التصدي للفساد، لا تتحمل مسؤوليته بتاتا حملة «بدنا نحاسب»، وابتداء من خط كتاب «الأيادي السود»، إنما تقع المسؤولية على من تلذذ باضاعة الوقت لأشهر، عبر اعتماد مشروع «من المصدر إلى المظهر» الذي أثبت نجاحه الباهر في استوكهولم وبرلين وميلانو، حيث مدن الرفق بالإنسان والحيوان والطيور. أما في لبنان، فالنوايا السليمة، تبدأ أولاً بخوض معركة تحرير لقمة العيش والرغيف الماسور من زنازين النظام التحاصصي الطائفي. ان النوايا السليمة ورغم علمها بمسألة الفساد المرعب في سوكليين، لا يمكن ان تقف حائط صد في وجه طمر النفايات في عدة مطامر في كل المناطق اللبنانية، اعتبرها الخير البيئي الزويه بسام القنطار صحية. من حقنا ان نشك في حسن النوايا، لأن التفرغ لمكافحة الفساد في سوكليين كان يجب ان يأتي بعد منع وقوع تلك الكارثة البيئية التي تسببت بارتفاع نسبة اصابة اللبنانيين بالأمراض السرطانية إلى 15% على آخر معدل وبعد القضاء على الفقر المدقع والعوز الشديد والجوع الكافر. ان مكافحة الفساد، ابن الطائفية، لا يمكن ان يظفر بالنجاح من خلال الاصرار على شن حروب الغاء على اخوتنا المنضوين في أحزاب طائفية. قتل الطائفية يكون بالشروع في حوار طويل مع اخوتنا، نقتنعهم من خلاله بأهمية ربح المليون، كحد أدنى للأجور، وتقسيم السولديير إلى غربية للأغنياء وشرقية «أبو رخصة» للفقراء، من خلال بناء الأسواق الشعبية لخفض معدلات البطالة المرعبة، ومن ثم نبدا معركة بناء الطبابة المجانية والعلم المجاني وضمان الشيشوخة. ومن المهم أن نصب الخيم في الساحات من دون الاقتراب من القوى الأمنية صمام أمان الوطن، على ان لا تزال الخيم قبل عودة لقمة العيش إلى ثغر الفقير، وبعد ذلك نبدا بإزالة مخاوف شريحة من اللبنانيين تعتقد بأن حكم ولاية الفقيه للبنان أت، وحثها على الانخراط في العمل المقاوم، واستذكرك نضالات معروف سعد ومحمد زغيب ضد الاحتلال الصهيوني، ومن ثم إزالة مخاوف شريحة أخرى متوجسة في إمكانية تهجير المسيحيين في لبنان، عبر اقناعهم بضرورة أن يكون للبنان قانون برلماني يعتمد دائرة واحدة على أساس النسبية ضمن القيد الطائفي أولاً ومن ثم خارج ذلك القيد، بعد ان نكون قد شكلنا الهيئة الوطنية العليا لإلغاء الطائفية السياسية (المادة 95)، وخفض سن الاقتراع إلى 18 سنة، واقناعهم بضرورة هذه الخطوات، وتخليهم عن فكرة تصغير الدوائر، ونذكر بقول لجران: أنا لبناني مسيحي ولي فخر بذلك. أهوى النبي العربي، وأكبر اسمه وأحب الإسلام وأخشى زواله، خذوها يا مسلمين، كلمة من مسيحي، أسكن يسوعاً في شطر من حشايشته ومحمداً في الشطر الأخر.

ريجون ميشال هنود

برّي: أمامنا باب قانون جديد أو شبك قانون 2008

تبدو وتيرة مناقشة اللجان النيابية المشتركة القانون الجديد للانتخاب أبطأت سرعة انقضاء ما تبقى من الولاية الحالية لمجلس النواب حتى حزيران 2017. ليس كافياً التفاؤل بتحسّن على استعجال الانتخابات النيابية

تقولنا ناصيف

في حسين رئيس مجلس النواب نبيه برّي ان ما تبقى من الولاية الحالية للمجلس اقصر مما هو متوقع: لا يزال امام الولاية سنة وشهر، ينقص منها شهران هما المهلة القانونية المنصوص عليها في الدستور لانتخاب مجلس نيابي جديد قبل 60 يوماً من انطواء الولاية الحالية، ينقص منها اربعة الى خمسة اشهر هي المدة التي ينقطع فيها النواب عن البرلمان منصرفين الى حملاتهم الانتخابية المفترضة. تالياً، ليس امام المجلس سوى اربعة الى خمسة اشهر لوضع قانون جديد للانتخاب.

على ان برّي وضع حدين: - اقصى هو رفضه تمديد ثالث مجلس النواب بعد تمديدي 2013 و2014، ما يعني ان القاعدة - لا الاستثناء - هي استمرار البرلمان في ولايته الحالية حتى نهايتها القانونية في حزيران 2017، واذ ذاك يمسى الخيار بين القانون الجديد للانتخاب - اذا كان ثمة قانون جديد - وبين اجراء الانتخابات وفق القانون النافذ الصادر عام 2008.

- ادنى هو التوصل الى قانون جديد للانتخاب في الاشهر الخمسة المقبلة، قبل استنفاد المدة المحتملة لعمل البرلمان.

تقرير

رضوان مرتضى

رغم مرور أكثر من عامين على توقيفه، لم يتغيّر نعيم إسماعيل المشهور بـ«نعيم عباس». بأسلوبه التهكمي نفسه، يحرص دائماً على الدخول إلى المحكمة العسكرية. بالـ«أوفرول» الكحلي المخطط بالأحمر، زي نزلاء سجن الريحانية، دخل أكثر الموقوفين إثارة للجدل إلى قاعة المحكمة العسكرية أمس. وجّه التحية إلى الحاضرين ووزّع الابتسامات ثمّة ويُسرة قبل أن يمثل أمام رئيس المحكمة العسكرية خليل إبراهيم. وقبل أن يبدأ الاستجواب، خاطب عباس رئاسة المحكمة قائلاً: «ورد اسم وفيق عقل في الأعداء. هيدا بيقتد مع أمنيين ومع ضباط،

يلاحظ رئيس المجلس ان الفرصة لم تفت تماماً لبلوغ قانون جديد بعدما لمس اكثر من موافقة - ضمنية على الاقل او بالإيجاب - على الصيغة التي اقترحها للقانون المختلط الذي يزاوج بين التصويتين النسبي والاكثرّي، ويوزّع المقاعد بينهما مناصفة (64 - 64). من خلال الاصداء التي تجمعت لديه فإن كتل التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية وحزب الله - وإن هو لا يزال يتمسك بالنسبية في لبنان دائرة انتخابية واحدة - واللقاء الديموقراطي أصبحوا اقرب الى مجارة اقتراحه. على الأقل تخلى جنبلاط او يكاد، والقوات اللبنانية، عن صيغة القانون المختلط التي تبنياها مع تيار المستقبل غير العادلة في تقدير برّي في توزيع المقاعد على التصويتين الأكثرّي والنسبي (68 - 60).

رغم التفاؤل الذي يشيعه برّي حيال مناقشات اللجان النيابية المشتركة التي التأمت حتى الآن في جلستين ترأس الثانية، على ان تعقد الثالثة اليوم، الا ان دون التوصل الى قانون جديد للانتخاب عقبات شتى: اولها، انه جاري مطالبة الافرقاء المسيحيين بالذهاب فوراً الى وضع قانون جديد للانتخاب عوض ان يأتي هو بهم الى «تشريع الضرورة» الذي يقاطعونه. سلّم بوجهة نظرهم في قلب الاولويات بغية شق الطريق امام انعقاد الهيئة العامة، واختبار صدقية هؤلاء وجدية ما يريدون. لكن خياراً كهذا يفترض ان يحملهم



**رئيس المجلس:
أخشى ان يستيقظوا
يوماً وليس امامهم
سوى قانون 2008**



كما الكتل النيابية المتضامنة معهم - الى التفاهم على القانون الجديد واقراءه. الأمر الذي يدور على نفسه بطيئاً، بينما لا يكتف رئيس المجلس خشية من ان يستيقظ هؤلاء جميعاً على مهلة الشهرين السابقة لإجراء الانتخابات النيابية العامة، وليس امامهم سوى قانون 2008.

يقول: عليهم ان يختاروا. اما من باب قانون جديد للانتخاب او من شبك قانون 2008.

ثانيها، يماشى برّي وجهة النظر القائلة بأن الانتخابات البلدية والاختيارية، بعد الجولتين الأوليين، وهي حال الجولتين الاخرين ايضاً، أسقطت العامل الأمني الذي تذرّع به المنادون بتمديد 2013 ثم تمديد 2014. ثم اتى قرار المجلس الدستوري كي يقيم شرطاً ملزماً: ما ان تزول الظروف الامنية يقتضي الذهاب الى انتخابات نيابية عامة فوراً، من دون ربط حصولها بالتوافق المسبق على قانون جديد للانتخاب. لا يبصر رئيس المجلس عجلة تحتم بالضرورة تقصير ولاية البرلمان، وما تبقى منها بالكاد يستحق امراره. الا ان اسوأ ما يتوقعه ويدق ناقوسه، هو الرجوع الى قانون 2008.

ثالثها، ليست ثمة مفاضلة في الاولوية بين انتخاب رئيس الجمهورية واجراء الانتخابات النيابية العامة. بحسب ما يقوله برّي امام زواره أقلت الاستحقاق الرئاسي من ايدي اللبنانيين وارادتهم، وهو ينتظر تفاهات اقليمية ما ان ترتوي النزاعات على ملفات شتى احدها انتخاب الرئيس اللبناني. ليست هذه حال الذهاب الى الانتخابات نيابية عامة. في السلة الجديدة التي تكلم عنها مراراً في الايام المنصرمة، واعاد تأكيدها الى طاولة الحوار الوطني، ان الحل الاسهل انتخاب رئيس الجمهورية اولاً لاعادة اطلاق ماكينة الدولة. الا انه يتساءل: ما هو البديل من تعثر حصولها عندما نجد انفسنا على ابواب انتهاء ولاية المجلس واجراء انتخابات نيابية عامة؟

يقول برّي انه مستعد لتوأمة الاستحقاقين: الاتفاق على قانون انتخاب، تليه انتخابات نيابية عامة، يليها انتخاب رئيس الجمهورية. على انه يصنّ على الترابط الحتمي بين انجاز الانتخابات النيابية وانتخاب الرئيس، بحيث يحصل على تعهد جدي وملزم للكامل النيابية الكبرى جميعاً، وأخصها التي تقاطع جلسات انتخاب الرئيس، يقضي بموافقتها القاطعة الخلية

نعيم عباس: أنا زلمي متواضع... أضخ على

«منذ 2013، اشتغلت لأول مرة جدياً في التفجير». وذكره العميد إبراهيم بأنه قال إن توفيق طه علمه، ثم سألته: «المواد من وين؟» فردّ بأن إحصار المواد المتفجرة من اختصاص طه، مشيراً إلى أن الأخير كان يتولى دور المتفجرات، فيما كان هو يعمل على الأرض. وعقب قائلاً: «كان توفيق حفظه الله يوفر المواد ويأخذ القرار حتى عام 2013». بداية هذا العام، كان تاريخ انفصال عباس عن «كتائب عبدالله عزام»، وبدء العمل مع عبدالله النصرة والدولة الإسلامية. وعندما سألته رئيس المحكمة: «وقتها اشتغلت مع النصرة وداعش؟»، أجاب: «مع داعش لا... مع دولة الإسلام إيه». فعلق إبراهيم مازحاً: «هل سأعاقب بالجلد الآن

نعيم الذي تصفه الأجهزة الأمنية بـ«العقل الإلكتروني» لتنظيم «كتائب عبدالله عزام»، مقرّاً بأن علاقة صداقة ربطته بشقيقه نعيم ووسيم نعيم. وسأله رئيس المحكمة عما ورد في إفادة الموقوف وسام بأن «نعيم عباس خبير متفجرات»، فهدّر برأسه بأنه لا يعرف. فعلق إبراهيم: «وسام قال: هناك خبيراً متفجرات في كتائب عبدالله عزام، هما محمد جمعة ونعيم عباس». فردّ الموقوف: «أنا مش خبير متفجرات. أنا زلمي متواضع. بعرف فخخ سيارة عادي. فخخ على قدي!»

معظم ما ورد في استجواب نعيم عباس أمس، سبق أن أدلى به في إفادته الأولية. فكرر أنه فخخ السيارة التي فجّرها في بئر العبد بمساعدة حسين زهران. وأضاف:



**فخّخت سيارة بئر
العبد بيدي وصنّعت
أحزمة ناسفة
لاستهداف «المنار»**



مش لازم يكون مدعى عليه معنا»، مشيراً الى المتحدث باسم تنظيم «عصبة الأنصار» في مخيم عين الحلوة، «أبو شريف عقل». ردّاً على سؤال العميد إبراهيم، نفى عباس علاقته بالموقوف وسام